INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

اللجنة رفيعة المستوى **عقوبة الإعدام** **2019-2-26**

السيد الرئيس:

يشكر المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان اللجنة الموقرة على ملاحظاتها. كما إنه يكرر ما جاء في قرار الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر 2007، والتقارير، والقرارات الداعمة اللاحقة، التي حثت الدول على اعتماد إيقاف استخدام عقوبة الإعدام، بهدف إلغاءها بالكامل.

وفي ضوء ذلك، نود أن نلفت الانتباه إلى ازدياد عمليات الإعدام في منطقة الخليج، ففي دول مثل المملكة العربية السعودية والبحرين، والتي لا يمكن تصنيفها إلا من بين كبار الجلادين، بعد قيامها بالكثير من المحاكمات الجائرة والتعذيب، وكمثال واضح على ذلك "قضية الشيخ نمر النمر".

منذ عام 2014، نفذت المملكة العربية السعودية 579 عملية إعدام، مما جعلها تكون واحدة من بين 5 دول الأكثر تنفيذاً لعمليات الإعدام في العالم. حيث يتم تنفيذ معظم عمليات الإعدام بعد محاكمات جائرة من قبل المحاكم التي أدانتهم، دون التحقيق بشكل كاف وبالإكراه وبالتالي تكون "اعترافات" قسرية، ويتم أيضاً نزع الإعترافات تحت وطأة التعذيب.

كما أنه وعلى وجه الخصوص، تضاعفت عمليات الإعدام في المملكة العربية السعودية تحت ولاية وليّ العهد. ومن الأمثلة على ذلك الإعدام غير القانوني للصحفي السعودي جمال خاشقجي، والذي تم في القنصلية السعودية في اسطنبول، لانتقاده سياسة وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

السيد الرئيس:

يحث المجلس الدولي لدعم المعادلة الحاكمة العادلة وحقوق الإنسان المملكة العربية السعودية والبحرين على وقف استخدام عقوبة الإعدام بهدف إلغائها بشكل كامل، والعمل على ضمان الحماية والمحاكمات العادلة للأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

كما يجب على الدول تقديم الضمانات، إلى أن إلغاء عقوبة الإعدام هو جزء أساسي من أهدافها الخارجية في الشرق الأوسط. والجدير بالذكر، وإننا نحث الدول على أن تفصح بشكل أكبر، وأن تعمل على حسم ممارسات التعذيب والمحاكمات الجائرة في هذه البلدان، خاصة عندما تؤدي هذه الانتهاكات إلى قطع رؤوس الأشخاص في الساحات العامة كل عام.

كما نحث أصحاب الشركات التجارية والشركات الخاصة على التأكيد ألا يكونوا شركاء من خلال أعمالهم في ممارسة عقوبة الإعدام اللاإنسانية وأن يتصرفوا وفقاً لمسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان.

نود في النهاية أن نسأل اللجنة: ما هي التدابير التي يمكن أن يتخذها هذا المجلس لإيقاف أحكام الإعدام بحق الأفراد الذين يتعرضون للتعذيب لإنتزاع اعترافاتهم؟

شكراً السيد الرئيس